



اللجنة الاقتصادية - أوروبا

مركز الامم المتحدة لتسهيل التجارة والاعمال الالكترونية
(UN / CEFAC)

توصيات وتوجيهات لإنشاء النافذة الواحدة
تشريع إطار القانوني لنافذة التجارة الدولية الواحدة

التوصية رقم ٣٥

ترجمة : ر. مترجمين أقدام / بتول عبدالحسن فرحان

الإشراف : المهندس هلال القرشي

الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا

وزارة النقل - بغداد - العراق

٢٠١٥



United Nations
New York and Geneva, 2013

UNITED NATIONS ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE

Establishing a Legal Framework for an International Trade Single Window

Recommendation No. 35



United Nations Centre for Trade Facilitation
and Electronic Business (UN/CEFACT)



UNITED NATIONS



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٢ / ١٠

القسم : الامانة التنفيذية للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة

مقدمة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا

أوصت لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا UNCEC في يوليو ٢٠٠٥ بأن تنشئ الحكومات النافذة الواحدة التي تسمح للأطراف المشاركة في التجارة والنقل بتقديم المعلومات والوثائق الموحدة من نقطة دخول واحدة وأنجاز جميع المتطلبات التنظيمية لشحنات الاستيراد والتصدير والعبارة (اللجنة الاقتصادية لأوروبا التوصية ٣٣). ومنذ ذلك الوقت تم إنشاء النافذة الواحدة في أكثر من ٧٠ بلداً، وكانت حافزا رئيسيا في تنفيذ إصلاحات تسهيل التجارة.

ومن بين المهام الأولى في إنشاء النافذة الواحدة في أي بلد هو إجراء تحليل مناسب وشامل للعوائق القانونية القائمة والمحتملة المتصلة بالتجارة وتبادل البيانات، مبنية على عرض للممارسات المعمول بها في تنظم تدفق المعلومات المتعلقة بالتجارة. أن إنشاء النافذة الواحدة يستلزم تغييرات وتوضيحات لعمليات تبادل البيانات الموجودة والقوانين والأنظمة القائمة مثل قوانين الوثائق الإلكترونية، والتوافق الإلكترونية بما في ذلك التوافق الرقمية، الاحتفاظ بالبيانات والادلة الإلكترونية على سبيل المثال لا الحصر. وقد تم إصدار التوصية (٣٥) استجابة لطلبات اصحاب المصلحة حول كيفية التعامل مع المسائل القانونية المشتركة التي تواجهها عند تقديم تسهيلات النافذة الواحدة. أنها توفر المشورة والتوجيه بشأن هذه المسائل في شكل قائمة من المسائل القانونية المشتركة التي قد يواجه بها عند تنفيذ النافذة الواحدة.

أن نشر التوصية (٣٥) يضيف إلى مجموعة من النتائج التي تقدمها الامم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لأوروبا للمساعدة في إنشاء النافذة الواحدة، وليس هناك تسلسل معين أو خاص ينبغي استخدامه أو تطبيقه لتوصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بخصوص إنشاء النافذة الواحدة. يجب أن يؤخذ عند التنفيذ التوصيات المناسبة والعمل بوقت واحد على الاستراتيجية والخطة والتقنية وموائمة البيانات والأطر القانونية.

وأنا مقتنع بأن هذه التوصية سوف تكون مفيدة جدا لأولئك الذين يعملون في إنشاء النافذة الواحدة وبالتالي أدعو جميع الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص الأخذ بهذه التوصية بشكل فعال.

سفين الكلاج
الأمين التنفيذي
لجنة الامم المتحدة الاقتصادية - أوروبا



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٢ / ١٠

القسم : الامانة التنفيذية للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة

ملاحظة :

لا تعني التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو بما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها.

الآراء التي أعرب عنها هنا هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر منظمة الأمم المتحدة، ولا يعني ذكر أسماء الشركات أو المنتجات التجارية مصادقة الأمم المتحدة عليها .

مركز الأمم المتحدة لتسهيل التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (UN / CEFAC) عمليات بسيطة وشفافة وفعالة للتجارة العالمية

تتمثل مهمة مركز الامم المتحدة / CEFAC في تحسين قدرة الشركات التجارية والمنظمات التجارية والإدارية من اقتصادات متقدمة ونامية وانتقالية الى تبادل المنتجات والخدمات ذات الصلة بشكل فعال. وان تركيزها الرئيسي هو على تسهيل المعاملات الوطنية والدولية من خلال تبسيط وتنسيق العمليات والإجراءات وتدفق المعلومات وبالتالي الإسهام في نمو التجارة العالمية.

المشاركة في بعثة الأمم المتحدة / CEFAC مفتوحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعترف بها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC). من خلال مشاركة الحكومات وممثلي قطاع الأعمال من مختلف أنحاء العالم فقد وضعت الامم المتحدة / CEFAC مجموعة من المعايير والتوصيات والأدوات لتسهيل التجارة والأعمال الإلكترونية والتي تم الموافقة عليها ضمن نطاق واسع من العمليات الحكومية الدولية وتم تنفيذها على الصعيد العالمي.



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٢ / ١٠

القسم : الامانة التنفيذية للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة

الامم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
تشريع الإطار القانوني لنافذة التجارة الدولية الواحدة
التوصية رقم ٣٥ ، الطبعة الأولى
مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الإلكترونية

جنيف ، كانون الاول ٢٠١٠ / ECE / TRADE / ٤٠١

موجز

قدمت التوصية الى رئاسة المفوضين للموافقة الختامية ما بين الجلسات. انتهت فترة الموافقة في ٨ تشرين الأول عام ٢٠١٠ ، ولم ترد أية تعليقات أخرى عليها .

يزود مركز الأمم المتحدة لتسهيل التجارة والاعمال الإلكترونية (CEFACT) للبلدان النامية والاقتصاديات بالأدوات العملية لتسهيل تقديم وسائل النافذة الواحدة وضمان قابلية التشغيل البيني الخاصة بهم. هذه التوصية توسع ذلك الدعم أيضا من خلال مساعدتهم لمعالجة القضايا القانونية المتعلقة بتبادل البيانات التجارية اللازمة لعمليات النافذة الواحدة على المستويين المحلي والعابر للحدود.

وكانت قد قدمت التوصية أولاً على الجلسة العامة الخامسة عشرة لمركز الامم المتحدة / CEFACT في تشرين الاول عام ٢٠٠٩ للحصول على الموافقة، ووفقا لقرار الاجتماع المرقم (٨-٩) يتم تقديمها في وقت لاحق للمصادقة عليها ما بين الجلسات مع إعطاء مهلة تمديد استثنائية للتعليقات من ١ أيار ٢٠١٠ ، وخلال تلك الفترة وردت تعليقات من الاتحاد الروسي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) ، وقد أدرجت هذه التعليقات في وثيقة ECE / TRADE / C / CEFACT / 2010/23 / REV.2 .



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٢ / ١٠

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٦-١	مقدمة
٤	١٠-٧	تمهيد

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	الابواب
٥	١١	١. المدى
٥	١٣	٢. الفوائد
٥	١٤	٣. استخدام المعايير الدولية
٦	١٥	٤. التوصية

الملحقات

٧	١. قائمة بالمسائل القانونية لعمليات النافذة الواحدة
٨	٢. المبادئ التوجيهية لقائمة المراجعة
١٥	٣. ادوات (Tool Kit)

مقدمة

١. أن نشر التوصية ٣٣ المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لإنشاء النافذة الواحدة في حزيران عام ٢٠٠٥ ساعد الحكومات وقطاع الأعمال بتعزيز التبادل الفعال للمعلومات المتعلقة بالتجارة لتلبية المتطلبات التنظيمية والإدارية للتجارة الدولية . وقد وفرت التوصية ومبادئها التوجيهية النصائح العملية لتخطيط وتنفيذ نظام النافذة الواحدة وتقديم الإرشاد على عملها المستدام والتنمية المستقبلية. إضافة على ذلك حددت التوصية المعايير الدولية المتاحة للمساعدة في التمهيد الفعال للنافذة الواحدة وللتعريف بفوائده المثلى للحكومة و المكاسب الهامة للمجتمع التجاري.
٢. تم تفعيل نظام النافذة الواحدة في أكثر من ثلاثين بلدا من جميع مناطق العالم وحقق فائدة كبيرة من خلال تقليل الوقت والموارد في إعداد وتقديم وتجهيز متطلبات المعلومات الرسمية ونتج عنها في كثير من الأحيان تقليل تكاليف المعاملات التجارية، وتحسين امتثال التاجر من خلال تقديم بيانات أكثر دقة وفي الوقت المناسب مع الزيادة المرتبطة بها في الإيرادات الحكومية فضلاً عن زيادة كفاءة وفعالية إدارة الحدود والرقابة.
٣. يحتوي مرجع اللجنة الاقتصادية - أوروبا للنافذة الواحدة على دراسة حالات التي تكمل التوصية ٣٣ ويقدم أمثلة من نماذج الأعمال التي تم اعتمادها بمرافق النافذة الواحدة القائمة أو المخطط لها. توفر هذه الدراسات نظرة ثاقبة لتخطيط وتنفيذ النافذة الواحدة وتبادل الخبرات على نطاق واسع من المواضيع من المفهوم الأولي وتحديد الفوائد، من خلال توفير الخدمات والخيارات الفنية للترويج والاتصالات والخطط المستقبلية.
٤. يوفر مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (UN / CEFAC) أدوات عملية لتسهيل إدخال مرافق النافذة الواحدة. هذه التوصية تمتد ذلك الدعم من خلال مساعدة البلدان النامية والانظمة الاقتصادية لمعالجة القضايا القانونية المتعلقة بتبادل البيانات التجارية اللازمة لعمليات النافذة الواحدة على المستويين المحلي والعاير للحدود.
٥. تستجيب التوصية ٣٥ (تشريع إطار قانوني للنافذة الواحدة للتجارة الدولية) لطلب الجهات اصحاب المصلحة بتقديم النصح والإرشاد على شكل قائمة مراجعة من المسائل القانونية المشتركة التي تواجهها عند تقديم تسهيلات النافذة الواحدة. وتكون التوصية قابلة للتطبيق على أي نموذج من النماذج المختلفة للنافذة الواحدة التي تم وصفها في التوصية ٣٣. ومع ذلك ، كلما كانت الحلول أكثر تعقيدا للنافذة الواحدة تكون الحاجة ملحة الى دراسة الجوانب القانونية لتخطيط وتنفيذ وتشغيل النافذة الواحدة. تعكس التوصية الشؤون القانونية العامة بالاعتماد على الخبرة المكتسبة من نماذج النافذة الواحدة الموثقة في مرجع النافذة الواحدة للامم المتحدة وكذلك الخبرات من المساعي المتنوعة لتطوير النافذة الواحدة في جميع أنحاء العالم.
٦. أضيف نشر التوصية ٣٥ إلى مجموعة النتائج التي قدمها مركز CEFAC للمساعدة في إنشاء النافذة الواحدة، ولا يوجد سياق معين أو خاص في التوصيات ينبغي استخدامه أو تطبيقه . يتوجب على المخططين وخصوصا الوكالة الرائدة والمنفذين العمل سووية مع المشغلين المعنيين أو الذين تم اختيارهم ليتخذوا مجموعة من التوصيات المتاحة والعمل على الاستراتيجية والسياسة والتقنية وتنسيق البيانات والأطر القانونية في وقت واحد.



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٢ / ١٠

القسم : الامانة التنفيذية للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة

تمهيد

٧. تستخدم وسيلة النافذة الواحدة على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم كأداة لتبسيط عملية إجراءات تقديم البيانات وجعلها أكثر كفاءة وفعالية بعمليات الاستيراد والتصدير . وأن تقديم هذه الوسيلة في العديد من البلدان النامية والنظم الاقتصادية يحقق فوائد كبيرة لكلا من الحكومة والاطراف التجارية وأن العديد من المنظمات الإقليمية مثل (رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)) ، (التجمع الاوراسي الاقتصادي) و(جمعية آسيا والمحيط الهادئ الاقتصادية (ابيك)) تقوم حاليا بتقييم امكانيات تنفيذ النافذة الواحدة الإقليمية (عروض قدمت في ندوة SW في آيار ٢٠٠٦).

٨. وفي الوقت نفسه يكون إنشاء النافذة الواحدة عملية معقدة وتتطلب من بين التدابير السابقة مراجعة شاملة للممارسات المرعية التي تنظم تدفق المعلومات التجارية ، وتنطوي عليها تغييرات وتوضيحات لعملية تبادل البيانات ومن ثم القوانين والأنظمة القائمة. يشكل خلق حالات موالية قانونيا لنافذة التجارة الدولية الواحدة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية والنظم الاقتصادية التي تنشئ مثل هذا النظام الوطني و / أو تسعى لتبادل المعلومات مع النواذ الأخرى.

٩. يوفر مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (UN / CEFAC) للبلدان النامية والاقتصاديات أدوات عملية لتسهيل تقديم نظام النافذة الواحدة وضمان قابلية التشغيل البيئي الخاصة بهم. وتوسع هذه التوصية الدعم من خلال مساعدة البلدان النامية والاقتصاديات بمعالجة القضايا القانونية المتعلقة بتبادل البيانات التجارية اللازمة لعمليات النافذة الواحدة على المستويين الوطني والعاير للحدود .

١٠. قد تعمل الوكالة المنفذة على السياسات والأطر الفنية والقانونية المقترحة بكل توصية في وقت واحد.

الابواب

الباب الاول : المدى

١١. في سياق هذه التوصية يعرف الإطار القانوني لنافذة التجارة الدولية الواحدة على أنه مجموعة من التدابير التي قد يلزم اتخاذها لمعالجة القضايا القانونية المتعلقة بتبادل البيانات التجارية الوطنية والعابرة الحدود اللازمة في عمليات النافذة الواحدة .

١٢. غالبا ما يتطلب إنشاء النافذة الواحدة تغييرات على التشريعات والأنظمة القائمة ، على سبيل المثال، قوانين الوثائق الإلكترونية ، والتوقيعات الإلكترونية بما في ذلك التوقيعات الرقمية ، والتصديق على المستخدمين والرسائل ، وتبادل البيانات، حجز البيانات ، وتلفها ، والارشفة ، والدلائل الإلكترونية وغيرها.

ومع ذلك، فمن الممكن إنشاء نافذة واحدة دون تغييرات تشريعية رئيسية. وفي جميع الحالات تؤثر اللوائح والممارسات التي تتحكم بتدفق المعلومات المتعلقة بالتجارة على اختيار الأعمال والنماذج التشغيلية لنظام النافذة الواحدة. أن تحليل العوائق القانونية القائمة والمحتملة المتعلقة بتبادل البيانات التجارية في الوقت المناسب هي الخطوة الرئيسية الأولى في إنشاء وتشغيل النافذة الواحدة. يجب أن يأخذ هذا التحليل في الاعتبار السياق الأوسع للتجارة الدولية الذي على أساسه يتكون مشروع النافذة الواحدة. أن مفهوم الإطار يعني اتباع نهج شامل ونظامي في معالجة القضايا القانونية المتعلقة بالنافذة الواحدة الدولية .

الباب الثاني : الفوائد

١٣. أن من الامور الضرورية لجميع عمليات النافذة الواحدة هي مبدأ الشفافية وحماية تبادل البيانات التجارية . أن النظام القانوني السليم الذي يمكن من جمع البيانات والدخول إليها وتوزيعها ويوضح الأنظمة السرية والخصوصية والمسؤوليات يجعل من الممكن إيجاد قاعدة صلبة لتشغيل النظام وبناء علاقة من الثقة بين جميع أصحاب المصلحة.

الباب الثالث : استخدام المعايير الدولية

١٤. أن استخدام المعايير الدولية يعد من العناصر الضرورية والأساسية لعمليات تنفيذ النافذة الواحدة، حيث انها تسمح بتوسيع مدى الخدمات المقدمة ويضمن تفاعل أسهل بين جميع المشاركين في سلسلة التوريد العالمية. بما أن النافذة الواحدة قد صممت للأعمال الحكومية التجارية (B2G) وعلاقات المؤسسات الحكومية فيما بينها (G2G) ينبغي إيلاء الانتباه إلى حقيقة أن عملها هي القابلية على التشغيل المتبادل مع الحلول القائمة في مجال التجارة إلى التجارة (B2B) والاعمال الحكومية B2G والعلاقات الحكومية G2G.



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٢ / ١٠

١٥. ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار أعمال التدوين القانوني في مجال التجارة الالكترونية الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) واستخدامها كلما كان ذلك ممكناً كميّار لتطوير البنية التحتية القانونية للنافذة الواحدة على صعيدي التبادلات التجارية الوطنية والدولية .

الباب الرابع : التوصية

١٦. أدرك مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (UN / CEFAC) بأن هناك حاجة إلى إطار قانوني سليم لدعم عمليات نافذة التجارة الدولية الواحدة ، وأوصى الحكومات والعاملين في مجال التجارة والحركة الدولية للبضائع بما يلي:

(أ) إجراء دراسة (تتضمن وضع المعايير القانونية للتجارة الإلكترونية ودراسات "تحليل الفجوة") لتحديد مجموعة مناسبة من التدابير التي قد يتعين اتخاذها لمعالجة القضايا القانونية المتعلقة بتبادل البيانات التجارية على المستويين الوطني والعابر عبر الحدود اللازمة لعمليات النافذة الواحدة (الإطار القانوني لنافذة التجارة الدولية الواحدة)؛

(ب) استخدام قائمة مراجع مركز CEFAC ومبادئها التوجيهية (الملحقين الأول والثاني) للتأكد من أن أكثر المسائل القانونية شيوعاً ذات الصلة بتبادل المعلومات التجارية الوطنية والعابرة عبر الحدود قد أدرجت في الإطار؛

(ج) تعديل التشريعات واللوائح والمراسيم، الخ إذا لزم الأمر لمعالجة القضايا والثغرات القانونية التي تم تحديدها؛

(د) الاستفادة من المعايير الدولية والادوات القانونية الدولية، والادوات القانونية الغير ملزمة إن وجدت، في جميع مراحل عملية خلق بيئة تمكينية قانونية للنافذة الواحدة في التجارة الدولية.

الملحق الأول

قائمة بالقضايا القانونية لعمليات النافذة الواحدة المبادئ التوجيهية الخاصة بتوصية تشريع إطار قانوني لنافذة التجارة الدولية الواحدة

١. عندما يتم إنشاء النافذة الواحدة الوطنية أو الإقليمية قد تبرز القضايا القانونية المذكورة في قائمة المراجع (من المهم التمييز بين النافذة الواحدة الوطنية أو الإقليمية (أو العابر للحدود) . حيثما يتم إنشاء النافذة الوطنية الواحدة يولى اهتمام في المقام الأول إلى النظام القانوني للدولة المعنية ، بما في ذلك الاتفاقات الدولية الملزمة للدولة. وعند إنشاء النافذة الإقليمية الواحدة يجب من حيث المبدأ ملاحظة متطلبات جميع الدول التي يخدمها بل يجب الاهتمام كذلك بالفرص التجارية الأوسع لأعضاء المجموعة الإقليمية من خارج الدول الاعضاء انفسهم) ومن المهم أن نلاحظ أن هذه القائمة ليست شاملة . وبالاعتماد على التنفيذ الفعلي للنافذة الواحدة فإن القضايا القانونية التي لم يرد ذكرها في هذا الملحق قد تبرز أيضاً . بالنسبة لكثير من الحكومات سوف تكون قائمة المراجع هذه قائمة البداية للمسائل القانونية وسوف توفر اساس لاكتشاف قضايا أخرى تتعلق ليس فقط بمعاملات B2G و G2B ولكن أيضاً إلى البيئة الأوسع لاعمال B2B و B2G و دولياً.

٢. في الحالات التي يرغب فيها بلد ما في تنفيذ النافذة الواحدة إلكترونياً ، فإن من المهم بالنسبة لذلك البلد مراجعة تشريعاته القانونية العامة الخاصة بالتجارة الإلكترونية، بما في ذلك الاتصالات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية ، وهي خطوة صحيحة خاصة على ضوء هذه الرغبة ليس فقط على مستوى تفاعلات النافذة الواحدة مع أعمال (B2G) ولكن أيضاً لتعزيز استخدام الوسائل الإلكترونية خارج بيئة النافذة الواحدة.

- (أ) هل تم دراسة الأساس القانوني لتنفيذ نظام النافذة الواحدة والاقرار به ؟
- (ب) هل تم اختيار الهيكل التنظيمي المناسب لإنشاء وتشغيل النافذة الواحدة ؟
- (ج) هل تم وضع التعريفات السليمة وأجراءات التوثيق والترخيص ؟
- (د) من الجهة التي لديها السلطة للمطالبة بالبيانات من النافذة الواحدة؟
- (هـ) متى وكيف يمكن مشاركة البيانات وتحت أي ظروف ومع أي منظمة من المنظمات داخل الحكومة أو مع الوكالات الحكومية في البلدان والاقتصاديات الأخرى؟
- (و) هل تم تنفيذ الآليات المناسبة لحماية البيانات ؟
- (ز) هل تم وضع الضوابط لضمان دقة وسلامة البيانات؟ من هي الجهات الفاعلة المسؤولة؟
- (ح) هل تم معالجة قضايا المسؤولية التي قد تنشأ نتيجة لتشغيل النافذة الواحدة ؟
- (ط) هل هناك آليات لتسوية المنازعات؟
- (ي) هل تم وضع إجراءات للأرشفة الإلكترونية وإنشاء مسارات التدقيق؟
- (ك) هل تم معالجة قضايا الملكية الفكرية وقاعدة بيانات الملكية ؟
- (ل) هل يوجد موقف للحالات التي قد تنشأ من قضايا المنافسة؟



الملحق الثاني

المبادئ التوجيهية لقائمة المراجع

القضايا	المبادئ التوجيهية
الأساس القانوني لتنفيذ النافذة الواحدة	<p>من المهم وضع الأساس القانوني لتشغيل النافذة الواحدة في القانون والأنظمة الوطنية ، ويجب أن تجرى مراجعة شاملة للتشريعات واللوائح والمراسيم المرعية للتأكد من أن تشغيل النافذة الواحدة يتوافق مع القانون الوطني (والدولي) الحالي ولتحديد أي ثغرات قد تكون موجودة وكذلك طرق معالجتها ، ومن المهم أيضاً إدراج "المعايير الدولية" وأفضل الممارسات عند تطوير التشريعات واللوائح على المستوى الوطني إلى أقصى حد ممكن لكي تكون في وضع يمكنها من تحقيق " التوافقية القانونية الدولية " كلما نمت التجارة من خلال النافذة الوطنية الواحدة . على سبيل المثال ،فإن مبادئ "عدم التمييز" بين الوثائق الورقية والإلكترونية أو الرسائل و"الحيادية التكنولوجية " هي اعتبارات هامة لكلا من التشريع القانوني المحلي والتوافق القانوني على المستوى الدولي.</p> <p>في حالة عدم وجود أساس قانوني لإنشاء النافذة الواحدة ، يجب السعي الى إنشاؤه في القانون الوطني . وعند تحديد السلطة القانونية للنافذة الوطنية الواحدة ، يجب على الحكومات أن تجيز بشكل صريح المعاملات العابرة للحدود في تلك القوانين و الأنظمة و/ أو المراسيم. عندما تعمل النافذة الوطنية الواحدة على مستوى دولي أو ثنائي أو متعدد الأطراف غالباً ما تحتاج إلى أن وضع اتفاقيات لتنظيم عمليات كل نافذة وتأخذ في عين الاعتبار مجموعة متنوعة من القضايا القانونية التي قد تبرز بين البلدان التي تعمل سوياً ولذلك للاعتراف بالتشغيل المتبادل قانونياً بين النوافذ الوطنية و/ أو الاقليمية . وأحدى القضايا الرئيسية في هذه الاتفاقيات ستكون عن شروط الاعتراف المتبادل للوثائق الإلكترونية ورسائل البيانات التي قد يتم تبادلها بين أنظمة النوافذ (وكذلك جهات القطاع الخاص المشاركة المستفيدة من النافذة الواحدة) ، وتأكيد هذه الاتفاقيات على الاعتراف المتبادل سيكون بصدد الاعتبارات المتعلقة بالتدابير الأمنية (على سبيل المثال مستوى التشفير)، تأمين قضايا خزن البيانات، متطلبات قبول الشهادات عبر الحدود إذا لزم الأمر وغيرها. ومن الواضح أن إدارة العديد من الاتفاقيات الثنائية و/ أو متعددة الأطراف ، عندما يزداد عدد الدول الشركاء التجاريين في النافذة الواحدة يمكن أن تكون مهمة صعبة على الأقل الى الوقت الذي ينبثق فيه الإطار القانوني الدولي لهذه الاتفاقيات . يجب على الدول والاقتصاديات أشراك وزارات الخارجية في وقت مبكر في مساعي إنشاء النافذة الواحدة للمساعدة في إدارة هذه العملية. (ملاحظة: هناك مجالات أخرى عندما يرد ذكر استخدام هذه الاتفاقيات وتطبيق نفس الاعتبارات).</p>



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٢ / ١٠

القسم : الامانة التنفيذية للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة

المبادئ التوجيهية	القضايا
<p>ينبغي إعطاء أهمية خاصة في حال نشوء نزاعات، سواء على المستوى الوطني أو الدولي وسواء بين الوكالات الحكومية واطراف القطاع الخاص أو بين أطراف القطاع الخاص، بصدد مقبولة الأدلة الإلكترونية في المحاكم أو المحاكم الإدارية (بما في ذلك عمليات اكتشاف المعلومات والبيانات في صيغة الكترونية) .</p> <p>أن مبدأ "عدم التمييز" بين الوثائق الورقية والإلكترونية ينبغي تطبيقه على القواعد القضائية الخاصة بالأدلة كي لا يتم رفض مقبولة الوثائق الإلكترونية أو رسائل البيانات في هذه الإجراءات. وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى مراعاة نموذجية معظم متطلبات الاثبات ، كيفية خزن الوثائق الإلكترونية والبيانات وتأمينها، وما إلى ذلك، وذلك لضمان مستوى الموثوقية المطلوبة لمثل هذه الوثائق أو رسائل البيانات ليعترف بها في مثل هذه الإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، ويجب أن تؤخذ هذه الاعتبارات في الحسبان في معاملات عبر الحدود لضمان أن الوثائق الإلكترونية ورسائل البيانات مقبوليتها في الإجراءات القضائية لدى السلطات القضائية الأجنبية فضلا عن كونها مقبولة في الإجراءات المحلية.</p> <p>وثمة اعتبار آخر في معاملات النافذة الواحدة عبر الحدود وهو عن قضايا السلطات القضائية على تعاملات الشركاء التجارية من بلدين أو أكثر (أو) الاقتصاديات من خلال النافذة الوطنية الواحدة وكذلك اختيار المسائل القانونية ، بمعنى قوانين أي بلد سوف تطبق على الأطراف المنخرطة في نزاع أو في قضية جنائية أو تنفيذية .</p> <p>هذه الأنواع من القضايا ينبغي معالجتها بشكل واضح في القانون والاحكام الوطنية وكذلك في أي اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين مرافق النافذة الواحدة الوطنية ((ربما تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقيات على مستوى القطاع الخاص ، أي بين الأطراف التي دخلت عقود بيع أو شراء السلع قد ترغب بالتفاوض على الشروط على ضوء تعاقدهم الدولية من خلال التعامل مع السلطة القضائية واختيار القانون على الأقل إلى حد الذي لا يلتزم فيه بالدعاوى الحكومية المفروضة (تجدر الإشارة الى أنه عند إقامة الدعاوى القانونية الحكومية بما فيها الدعاوى الجنائية والدعاوى المدنية الملزمة التنفيذ ، فإن الاطراف الخاصة لا يمكنها بشكل اعتيادي أن تتناول دائرة السلطة الاختصاص أو اختيار الاحكام القانونية في العقود الخاصة) ومثل هذه الشروط لا تنتهك السياسات العامة في البلدان النامية أو الاقتصاديات والتي تتعاقد فيها الاطراف الخاصة فيما بينها)).</p>	<p>تابع</p> <p>الأساس القانوني لتنفيذ النافذة الواحدة</p>

المبادئ التوجيهية	القضايا
<p>يمكن إنشاء نظام النافذة الواحدة بالعديد من الطرق المختلفة ، وليس فقط من وجهة النظر الفنية ، ولكن أيضا من وجهة النظر التنظيمية. أن الطريقة التي تلعب دوراً مهماً في هيكل النافذة الواحدة هي الطريقة التي تأخذ بعين الاعتبار القضايا القانونية المحتملة التي قد تنشأ فيها . وبالإمكان إنشاء النافذة الواحدة من قبل المنظمات الحكومية (مثل سلطات الكمارك)، والشركات الخاصة، أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، لكل من هذه الأشكال التنظيمية المختلفة، يتطلب تحديد السلطة والجهة المخولة بالنافذة الواحدة بوضوح في القانون والانظمة الوطنية. وعلاوة على ذلك ، عندما تشترك منظمات متعددة في إنشاء وتشغيل النافذة الواحدة فمن المهم وجود موافقات رسمية بين الأطراف المعنية ويتم تحديد أدوار ومسؤوليات والتزامات كل جهة مشاركة بوضوح وبدقة ، على سبيل المثال ، عقد مذكرات التفاهم واتفاقيات مستوى الخدمة من أنواع مختلفة، واتفاقيات المعلومات الامنية الملائمة معولاً على الحالات التنظيمية الخاصة . وأخيراً، لا بد من عقد " اتفاقيات المستخدم النهائي End User " مع مستخدمي النافذة الواحدة مثل التجار وكلاء الشحن، الوكلاء، البنوك، غيرها ، (قد تؤخذ بنظر الاعتبار أيضاً بدائل " اتفاقيات المستخدم النهائي" بشكل خاص عندما تكون جهة القطاع الخاص كمستخدم عرضي في النافذة الواحدة أو في الحالات التي يكون فيها حلول تقنية مثل أنظمة إدارة الهوية التي قد لا تتطلب عقد اتفاقية المستخدم النهائي ، وفي هذه الحالات قد يتطلب من الطرف الذي له أدن الدخول إلى النافذة الواحدة الموافقة على شروط استخدام النافذة الواحدة). وينبغي أن تشمل هذه الاتفاقيات الشروط المتعلقة بالدخول والضوابط الأمنية والإجراءات، والتوقيع الإلكترونية (إذا لزم الأمر لبيئة ICT)، قضايا المسؤولية، وهلم جرا.</p>	<p>هيكل وتنظيم النافذة الواحدة SW</p>
<p>أن مسألة حماية البيانات داخل النافذة الواحدة هي ذات أهمية حيوية. وتعنى حماية البيانات بالقضايا من هذا القبيل مثل عمليات الدخول وسلامة ودقة البيانات. وأن عدم وجود الآليات المناسبة لحماية البيانات تعرض النافذة الواحدة على الأرجح الى مواجهة صعوبات كبيرة في عملية التشغيل ، ويجب إقامة البروتوكولات الأمنية الملائمة من خلال تحديد الهوية، والتوثيق، وآليات التراخيص (انظر أيضا الى قضايا التعريف والترخيص والتصديق) أن استخدام تقنيات تحليل المخاطر في مجال النافذة الواحدة يمكن أن يكون مفيداً بشكل خاص في ايجاد نقاط الضعف في أنظمة النافذة الواحدة بهدف تجنب خروقات البيانات.</p> <p>ترتبط مسألة حماية البيانات ارتباطاً وثيقاً بالخصوصية (على سبيل المثال حماية البيانات الشخصية)، وكذلك حماية ملكية بيانات الشركة وبيانات تجارية سرية. عندما تتم معالجة بيانات شخصية من قبل النافذة الواحدة يجب أن يكون هناك تحديد ما إذا كانت هذه البيانات متوافقة مع جميع قوانين حماية البيانات ذات الصلة.</p>	<p>حماية البيانات داخل النافذة الواحدة</p>



العدد :
التاريخ : ١٠ / ١٢ / ٢٠١٥

المبادئ التوجيهية	القضايا
<p>بعض الأنظمة القانونية الوطنية قد تميز بين قضايا "الخصوصية" ولا سيما تلك المتعلقة بمعلومات التعريف الشخصي وقضايا "السرية" المتعلقة بكل من البيانات التجارية ومعلومات المشاريع التجارية. قد ترغب الحكومات في النظر في كيفية معالجة هذين المجالين على المستوى الوطني والعاير الحدود. وأن من المستحسن اعتماد المعايير الدولية القانونية والتجارب المثلى بهذا الصدد . مع ذلك ، ينبغي قراءة التعليقات التالية كونها تشمل كلا من الخصوصية والمسائل القانونية السرية.</p> <p>أن البلدان النامية والاقتصاديات التي ليس لديها قوانين حماية البيانات في هذا المجال ينبغي أن تأخذ بجدية استحداث الإطار القانوني من أجل ضمان الامكانيات الافضل لتشغيل النافذة الواحدة.</p> <p>على الرغم من عدم وجود نهج للخصوصية موحد على أساس عالمي في هذا الوقت، يوجد هناك عدد من النماذج التي يمكن أن الاخذ بها في النظم الوطنية. أيضاً، وهذا يمكن أن يكون عاملاً مهماً لحكومة النافذة الواحدة عند السعي للتفاعل مع نافذة دولة أخرى عندما تكون تشريعات الخصوصية أو اللوائح موضع التنفيذ . في حالة دخول نظام النافذة الواحدة باتفاقية مع نافذة أخرى لبلد آخر لديه قوانين أو تشريعات تخص الخصوصية ينبغي إيلاء اهتمام دقيق في هذا المجال .</p>	<p>تابع حماية البيانات داخل النافذة الواحدة</p>
<p>ينبغي دراسة التشريعات والأنظمة لتحديد أي الوكالات الحكومية قد تكون بحاجة الى المعلومات وتوفير البيانات إلى النافذة الواحدة. يجب أن تضع الحكومات أنظمة تتعلق باستخدام البيانات مثل الاحتفاظ بالبيانات ، السرية ، وإعادة توزيع أو تبادل البيانات وهذه الاعتبارات قد تتصل بمجالي سياتي الاحتفاظ بالبيانات والخصوصية.</p> <p>وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة لتشريعات وأنظمة الخصوصية كما ذكر أعلاه ينبغي النظر إلى كيفية وتحت أي ظروف يمكن الوصول إلى البيانات المقدمة من النافذة الواحدة ويجب أن يكون بتحويل وعلى كافة الاصعدة الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.</p> <p>بعض البلدان النامية والاقتصاديات التي تعمل بالنافذة الواحدة لديها مذكرات تفاهم خاصة ومحددة النهج في هذا المجال لتبادل البيانات بين الوكالات الحكومية. وفي أي حالة يجب أن تتوافق قواعد الوصول إلى البيانات داخل النافذة الواحدة مع القوانين الدولية والوطنية. ويتم أيضاً تشجيع البلدان النامية والاقتصاديات على إجراء تقييمات دورية لتطبيق الخصوصية (PLAS) للتأكد من إمكانية تحديد المخاطر التي يجب معالجتها في هذا المجال.</p> <p>كما لوحظ أعلاه ، يجب الاخذ بالاعتبار من أن الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات المتعددة الأطراف تلبي متطلبات كل من القوانين والأنظمة المحلية والإقليمية . ومن الناحية المثالية يجب أن تكون الاتفاقيات الدولية متواءمة إلى أقصى حد ممكن.</p>	<p>صلاحية الدخول وتبادل البيانات بين وكالات الحكومة</p>



العدد :
التاريخ : ١٠ / ١٢ / ٢٠١٥

المبادئ التوجيهية	القضايا
<p>من أجل ضمان حماية وجودة ودقة ونزاهة البيانات داخل النافذة الواحدة، وضع الآليات المناسبة لتحديد هويات وموثوقية وصلاحيات المستخدمين من المشغلين والجهات المستفيدة على حد سواء ضرورة. بما أنه لا توجد في هذا المجال معايير قانونية واجرائية وفنية في جميع أنحاء العالم في الوقت الحاضر، يجب على مشغلي النافذة الواحدة الرجوع إلى القانون الوطني بالرغم من أهمية البحث عن المعايير القانونية الدولية والممارسات الهامة عند أبنائها للتحفيز على تطوير القانون الوطني (يبدو أن الاتجاه المتنامي هو الاعتماد على طريقة "إدارة الهوية" في هذا المجال). وتتطلب النافذة الواحدة الإقليمية الاتفاق على القواعد والإجراءات من قبل الحكومات المشاركة. وفي نفس الوقت، يجب أن تعتمد النافذة الواحدة الإقليمية بقدر الامكان على المعايير القانونية الدولية وأفضل الممارسات لكي تكون قابلة للتشغيل المتبادل مع تسهيلات النافذة الواحدة في جميع أنحاء العالم وكذلك بين بلدان الاقليم المشاركة في النافذة الواحدة الإقليمية.</p>	<p>تحديد الهوية والتحقق والصلاحية</p>
<p>أن جودة البيانات (أي دقتها وسلامتها) الداخلة ضمن بيئة النافذة الواحدة أمر حيوي ، وبالتالي من المهم تحديد مسؤولية إدخال البيانات والمعالجة اللاحقة لهذه البيانات داخل النافذة الواحدة.</p> <p>عندما يتعلق الأمر بمعالجة البيانات داخل النافذة الواحدة فإنه هو ضروري تحديد كل خطوة أضافة الى تحديد وحدة تحكم البيانات. وتحقيقاً لهذه الغاية يتعين إنشاء مسارات التدقيق عن طريق تحديد الهوية والتحقق والتحويل وآليات الدخول والتسجيل السليمة.</p>	<p>جودة البيانات</p>
<p>أن استخدام البيانات الغير دقيقة أو الناقصة أو الغير صحيحة من قبل المستخدمين للنافذة الواحدة يمكن أن يؤدي إلى أضرار. ونظراً لطبيعة النافذة الواحدة يمكن أن يؤدي إعادة استخدام هذه البيانات إلى خلق أمثلة مضاعفة منها مما يتسبب بالأضرار للنافذة. على هذا النحو، من الضروري معالجة قضايا المسؤولية القانونية مثل اللجوء إلى القضاء الوطني والدولي والتعويضات المحتملة عن الأضرار التي قد تتعرض لها النافذة ، وكذلك إمكانية وضع حدود للمسؤوليات القانونية في بعض الحالات.</p>	<p>المسؤولية القانونية (الالتزامات والتبعات)</p>
<p>نظراً لتكاليف الدعاوى القضائية التي غالباً ما تستغرق وقتاً طويلاً في العديد من السلطات القضائية، ينبغي إعادة النظر في تشريعات الأحكام المتعلقة بالآليات البديلة لتسوية المنازعات. يمكن أن تراعى أحكام التحكيم أو الاساليب المماثلة لحل النزاعات بين الاطراف في (اتفاقيات نموذجية اتحادية) و(اتفاقيات المستخدم النهائي) للأطراف التي قد تستفيد من خدمات النافذة الواحدة.</p> <p>ويمكن الحصول على حكم مماثل في تلك الاتفاقيات عندما يتم تشغيل النافذة الواحدة من قبل القطاع الخاص أو شبه الخاص نيابة عن الوكالة الحكومية.</p>	<p>قرارات التحكيم والمنازعات</p>

العدد :
التاريخ : ١٠ / ١٢ / ٢٠١٥

المبادئ التوجيهية	القضايا
<p>وقد تنطبق هذه الاعتبارات على النزاعات المدنية ولكن بالطبع ليس في تلك الحالات التي فيها انتهاك لقانون خاص أو أنظمة الحكومية التي قد تترتب عليها جزاءات قانونية.</p> <p>ينبغي أدرج أحكام التحكيم وتسوية المنازعات المماثلة في الاتفاقيات في الحالات التي يتم فيها تشغيل النافذة الواحدة بالتعاون مع تلك الموجودة في البلدان النامية والاقتصاديات الأخرى (كما هو الحال في أنظمة النافذة الواحدة الإقليمية) .</p>	
<p>من أجل زيادة فعالية وكفاءة النافذة الواحدة يجب على الحكومات تعزيز التكافؤ العملي للوثائق الورقية والإلكترونية. ومن الشائع في قوانين التجارة الإلكترونية تعريف مادة قانونية تعادل السجلات الإلكترونية عملياً بالمستندات الورقية.</p> <p>يجب اعتماد المبادئ القانونية المشتركة والاحكام التشريعية (إلى أقصى حد ممكن) في التعاملات والصفقات الحكومية التجارية الإلكترونية . ينبغي للحكومات مراجعة نصوص القانون التجاري الدولي وبكل عناية التي وضعت من قبل لجنة الأمم المتحدة لغرض الاستدلال بها وبكل وضوح وهي (اتفاقية الأمم المتحدة للاتصالات الإلكترونية ، قانون التجارة الإلكترونية النموذجي) الى جانب الملاحظات التفسيرية المرفقة بها.</p>	المستندات الإلكترونية
<p>يجب وضع إجراءات سليمة لعملية الارشفة الإلكترونية (أي حفظ السجلات) لغرض الامتثال للقواعد الوطنية والدولية في هذا المجال ، على أن تتضمن أيضاً النظم اللازمة التي تضمن إنشاء "مسارات للمراجعة النهائية" عند تشغيل النافذة الواحدة. وعن طريق إنشاء هذه المسارات يمكن معالجة قضايا المسؤولية والتبعات القانونية اللاحقة.</p> <p>ما زالت قواعد الاحتفاظ بالبيانات والأرشفة الإلكترونية تختلف من بلد إلى بلد، يجب على مشغلي النافذة الواحدة أن يضمنوا القواعد التي تلي المعايير المناسبة لبلادهم. وفي حالة اتفاقيات النافذة الواحدة الإقليمية بين الدول المشاركة يجب أن توضع القواعد التي من شأنها تلبية متطلبات القانون الوطني في هذه الدول أو الاقتصاديات باستثناء الاتفاقيات التي تبطل العمل بالقانون الوطني والمتعلقة بمعاملات النافذة الواحدة.</p> <p>وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقيات التي تتعامل مع الأرشفة الإلكترونية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار قضايا الخصوصية والسرية وكذلك الحاجة المحتملة لاسترجاع ومشاركة المعلومات التي تم أرشفتها ، على سبيل المثال لأغراض متطلبات نفاذ القانون. وعلاوة على ذلك، ينبغي الأخذ بهذه الاعتبارات في القضايا المتعلقة بالمعاملات التجارية عبر الحدود والمتطلبات الممكنة للأرشفة الإلكترونية بين الشركاء التجاريين.</p>	الأرشفة الإلكترونية



العدد :
التاريخ : ١٠ / ١٢ / ٢٠١٥

المبادئ التوجيهية	القضايا
<p>قد تنشأ تساؤلات عن الذي "يملك" البيانات ومن أي جهة (إن وجدت) وبما في ذلك الحكومات التي قد تمتلك نوع من المصالح في البيانات بما في ذلك مصالح الملكية الفكرية. على سبيل المثال قد تدعي وكالات حكومية أخرى غير سلطة الكمارك في بعض البلدان النامية والاقتصاديات السيطرة على البيانات وخاصة البيانات التجارية. وبطبيعة الحال ، قد تكون لكيانات القطاع الخاص التجارية (كالمنتجين والبائعين) ملكية معينة لانواع من المصالح بخصوص المعلومات التي يتم تقديمها في النافذة الواحدة وكذلك الدخول إلى تلك البيانات مرة واحدة . ومن المهم أن يتم فحص دقيق للامور القانونية أو للسلطة التنظيمية لهذه السيطرة ولا سيما في الحالات التي يكون فيها مشغلو النافذة الواحدة من القطاع الخاص أو شبه الخاص أو في حالة تشغيل النافذة الواحدة في بيئة ثنائية أو متعددة الأطراف (على سبيل المثال النافذة الواحدة الإقليمية أو دون الإقليمية).</p> <p>ويجب الاهتمام بالتحري عن احتمالية وجود تأثير على تشغيل النافذة الواحدة من قبل طرف ثالث قد يحمل حقوق براءة اختراع (أو ملكية فكرية اخرى) في عملية قد تكون مشابهة لعملية يجري التفكير فيها للنافذة واحدة.</p> <p>في الحالات التي يتم فيها الاستعانة بمنظمات خارجية لإنشاء أنظمة بيانات النافذة الواحدة يجب أن تتضمن الاتفاقيات مع تلك المنظمات بعض الفقرات على سبيل المثال، ضمانات حقوق الملكية لهذا العمل مثل تطوير (البرمجيات ، والبرامج الثابتة ، وما إلى ذلك)، و ضمانات عدم التعدي على حقوق الملكية وحقوق الترخيص (مثل IP ... الخ) لأي طرف ثالث .</p>	<p>حقوق الملكية الفكرية وحق ملكية قواعد البيانات</p>
<p>ينبغي النظر في إمكانية هيكلة عمليات النافذة الواحدة التي قد ينتج عنها مخاوف بشأن مكافحة الاحتكار وسياسات الحماية. مع ان هذه الاحتمالات مستبعدة ، لكن يمكن أن تثير مخاوف الاطراف المستفيدة من النافذة الواحدة الدولية وتكون معرقة لعملية تطوير وتسهيل التجارة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على البلدان والاقتصاديات الاخذ بنظر الاعتبار التزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بقانون المنافسة عند إنشاء النافذة الواحدة .</p>	<p>المنافسة</p>



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٢ / ١٠

المرفق الثالث : أدوات (Tool Kit)

١. لغرض تشغيل وسيلة النافذة الواحدة بكفاءة وفاعلية يجب في بادئ الامر من الناحية القانونية الالتزام بجميع التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي يكون البلد فيها من الاطراف المتعاقدة. حيث لا يمكن بسهولة وضع قائمة شاملة من التشريعات ذات الصلة كون القواعد التي تنظم تشغيل النافذة الواحدة تختلف من بلد إلى بلد، وعلى المستويين الإقليمي ودون الإقليمي ما زالت تعتمد على النطاق الفعلي وعمل النافذة. هذا المرفق يهدف الى توفير بعض المصادر المفيدة التي يمكن لمشغلي النافذة الواحدة الدخول اليها للمساعدة في مهمة بناء الإطار القانوني للنافذة الواحدة الكفوءة والفعالة والتي تلبى متطلبات الحكومة والاطراف التجارية التجاري بشكل تام.

٢. تتضمن هذه الأدوات مجموعة متنوعة من المنظمات الدولية التي تعمل على وضع خطط عمل للحكومات والقطاع الخاص بما في ذلك المعاهدات والاتفاقيات والقوانين النموذجية والإرشادات والتوصيات التي قد تكون مفيدة في إنشاء النافذة الوطنية الواحدة وعملياتها عبر الحدود. بالإضافة إلى التوجيهات التي نشرتها المنظمات الدولية فإن بعض قطاعات الصناعة أوجدت اتفاقيات وعقود نموذجية التي يمكن أن تكون دليلاً آخر لهذه العملية ، ويجب التقصي عنها ما لتحديد ما إذا كان تفاصيل هذه الادوات ذات قيمة لوضع الإطار القانوني للنافذة الواحدة.

١. القانون التجاري

٣. وبصرف النظر عن الالتزام بالقانون الوطني يجب أن يكون عمل النافذة الواحدة عبر الحدود وفقاً للقانون التجاري الدولي. ويجب أيضاً الاخذ بالاعتبار نموذج القوانين والمعاهدات التالية عند تشغيل النافذة الواحدة (الإقليمية):

(أ) اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الاتصالات الإلكترونية في العقود الدولية (اتفاقية الاتصالات الإلكترونية 2005)؛

(ب) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية (1996)؛

(ج) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية (2001)؛

(د) توصية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بشأن التصديق الإلكترونية وإرشاداتها حول التصديق الإلكتروني (2007)؛

(هـ) الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT).

العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٢ / ١٠

II. الخصوصية وحماية البيانات

٤. احترام الخصوصية والحماية الكافية للبيانات من العوامل المهمة عند تشغيل النافذة الواحدة. بالرغم من عدم وجود قانون عالمي للخصوصية فإن هناك وثائق تستعرض المبادئ التوجيهية العامة لحماية البيانات والخصوصية.

(أ) المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بشأن حماية الخصوصية و تدفق البيانات الشخصية العابرة للحدود (١٩٨٠)؛

(ب) توصية منظمة OECD بشأن التصديق الإلكتروني وإرشاداتها حول التصديق الإلكتروني (٢٠٠٧).

III. الملكية الفكرية

٥. الملكية الفكرية هي أيضا ذات أهمية عندما يتعلق الأمر بإنشاء وتشغيل النافذة الواحدة. ومن المهم أن نلاحظ أنه في وقت نشر هذه التوصية كان لا يوجد معاهدة عالمية بشأن حماية قواعد البيانات. لكن على المستوى الإقليمي (على سبيل المثال في الاتحاد الأوروبي) تم إنشاء قواعد لحماية البيانات.

(أ) اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (١٨٨٦)؛

(ب) اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (١٨٨٣)؛

(ج) معاهدة الويبو بشأن معاهدة قانون براءة الاختراعات (٢٠٠٠)؛

(د) معاهدة الويبو بشأن معاهدة التعاون بشأن البراءات (١٩٧٠)؛

(هـ) معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (١٩٩٦).

IV. التحكيم

(أ) قواعد الأونسيترال للتحكيم (١٩٧٦)؛

(ب) اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية " اتفاقية نيويورك " (١٩٥٨)؛

(ج) قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (١٩٨٥ المعدل عام ٢٠٠٦)؛

(د) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوافق التجاري الدولي (٢٠٠٢).

V. المنافسة

الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT)

٧. المنظمات المهمة

٦. توفر المنظمات المدرجة أدناه مزيداً من التوجيه والمساعدة لمشغلي النافذة الواحدة :

مركز الأمم المتحدة للأعمال التجارية الإلكترونية وتيسير التجارة (UN / CEFACT)
www.unece.org/cefact

٧. هو هيئة فرعية تابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UN / ECE) ويدعم الأنشطة المكرسة لتحسين قابليات الأعمال والتجارة ، والمنظمات الإدارية من الاقتصاديات المتطورة والنامية و الانتقالية ، لتبادل المنتجات والخدمات ذات الصلة بصورة فعالة ، وأن التركيز الرئيسي هو تسهيل المعاملات التجارية الوطنية والدولية من خلال تبسيط ومواءمة العمليات والإجراءات وتدقيق المعلومات، وذلك للمساهمة في نمو التجارة العالمية.

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) (www.uncitral.org)

٨. أنشئت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي من قبل الجمعية العامة في عام ١٩٦٦ (قرار ٢٢٠٥ XXI) (المؤرخ في ١٧ كانون الأول ١٩٦٦). وبإنشاء هذه اللجنة لاحظت الجمعية العامة بأن التفاوتات في القوانين الوطنية التي تنظم التجارة الدولية قد خلقت العقبات التي تحول دون تدفق التجارة، وأعتبرت اللجنة وسيلة التي يمكن من خلالها أن تلعب الأمم المتحدة دوراً فاعلاً في تقليل أو إزالة هذه العقبات. وقد منحت الجمعية العامة للجنة التفويض العام لتعزيز تنسيق وتوحيد قانون التجارة العالمية. ومنذ ذلك الحين كانت اللجنة بمثابة الهيئة القانونية الأساسية في منظمة الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي. وقد صاغت الأونسيترال كلاً من النصوص التشريعية مثل الاتفاقيات والقوانين النموذجية، والأدلة التشريعية، التي يمكن أن تعتمد الدول لسن التشريعات والنصوص غير التشريعية المحلية التي يمكن استخدامها مباشرة من قبل أطراف عقود التجارة الدولية. في مجال النافذة الواحدة تجدر الإشارة إلى طلب اللجنة في جلستها الحادية والأربعين عام ٢٠٠٨ من الأمانة المساهمة بشكل فعال بالتعاون مع منظمة الكمارك العالمية ومركز الأمم المتحدة / CEFACT في دراسة الجوانب القانونية التي يؤخذ بها عند تنفيذ النافذة الواحدة عبر الحدود بهدف صياغة وثيقة مرجعية دولية شاملة تتعلق بالجوانب القانونية لإنشاء وإدارة النافذة الواحدة. والامر قيد التنفيذ من قبل فريق عمل قانوني مشترك بين منظمة الكمارك العالمية والأونسيترال بما يتعلق بإدارة الحدود التنسيقية الموظفة لغرض النافذة الواحدة الدولية.

منظمة الكمارك العالمية (WCO) / www.wcoomd.org

٩. وهي منظمة ما بين الحكومات الدولية الوحيدة حصراً التي تركز على الامور الكمركية. وأن عملها يشمل وضع المعايير العالمية ، وتبسيط وتنسيق وتحديث الإجراءات الكمركية (بما في ذلك تعزيز استخدام أساليب ICT) ، وأمن سلسلة إمدادات التجارة ، وتسهيل التجارة الدولية ، وتعزيز أنشطة النفاذ وامتثال الكمارك،



العدد :
التاريخ : ١٠ / ١٢ / ٢٠١٥

القسم : الامانة التنفيذية للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة

ومكافحة التزوير ومحاولات القرصنة ، الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، وتعزيز النزاهة ، والبرامج العالمية المستدامة لبناء قدرات الكمارك . كما حافظت المنظمة العالمية للكمارك على النظام المنسق الدولي لتسميات ورموز السلع ، وتدير الجوانب الفنية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية بشأن التقييم الكمركي وقواعد المنشأ. بالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر سابقاً فان منظمة الكمارك العالمية تتعاون مع الأونسيترال والمنظمات الدولية الأخرى في البرنامج الرئيسي لمعالجة القضايا القانونية العالمية المتصلة بالنافذة الدولي الواحد.

UNCTAD الاونكتاد (<http://unctad.org>)

١٠ . قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خبرة كبيرة في مجال الكمارك ضمن إطار مهمتها المتعلقة بتنمية التجارة. وأن العديد من البلدان والاقتصاديات قامت بتنفيذ نظامها الآلي للبيانات الكمركية الاسيكودا (ASYCUDA).

غرفة التجارة الدولية (ICC) / www.iccwbo.org

١١ . وهي هيئة قطاع خاص دولية تمثل مصالح مجتمعات الأعمال التجارية العالمية . أن الهدف من الهيئة هو تحفيز الاقتصاد العالمي عن طريق وضع القواعد والمعايير التي تعزز النمو والازدهار ونشر خبرات الأعمال التجارية. وقد وضعت الهيئة مجموعة من العقود والاتفاقيات النموذجية التي تشمل مكونات الأعمال التجارية لتوريد السلع كجزء من عقد البيع الدولي، على سبيل المثال نماذج عقد المبيعات الدولية ، عقد الوكالة التجارية وعقد التوزيع .

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) / www.oecd.org

١٢ . وهي هيئة دولية تتألف من ٣٠ بلدا عضواً، وأهدافها هي التعاون والتنمية في دعم النمو الاقتصادي المستدام، وزيادة فرص العمل، ورفع مستويات المعيشة ، والحفاظ على الاستقرار المالي، والمساعدة في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية والاقتصاديات الأخرى، والمساهمة في نمو التجارة العالمية.

مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

١٣ . هو منظمة دولية ما بين الحكومات والغرض منها هو تعزيز التوحيد التدريجي لقواعد القانون الدولي الخاص. وتتضمن نتائج أعمالها المعاهدات متعددة الأطراف في مجالات التعاون القانوني الدولي وقضايا التقاضي والقانون التجاري والتمويل الدولي .



العدد :
التاريخ : ٢٠١٥ / ١٢ / ١٠

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) / www.wipo.int

١٤. هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة وتسعى لتطوير نظام (IP) متوازن وممكن الدخول اليه خاص بالملكية الفكرية الدولية يكافئ الإبداع ويحفز الابتكار ويساهم في التنمية الاقتصادية والحفاظ على المصلحة العامة.

الإشراف
المهندس
هلال عبدالرضا القريشي
الأمين التنفيذي للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا
٢٠١٥ / ١٢ / ١٠

ترجمة
بتول عبدالحسن فرحان
ر. مترجمين أقدم
مسؤولة شعبة التنسيق والتكامل
الامانة التنفيذية للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا
٢٠١٥ / ١٢ / ١٠